السنة: الثامنة المجلد: 08 العدد: 01 ص ص: 18- 45
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

دراسة تحليلية للحاجات المتضمنة في برنامج الخطة الفردية لإعادة إدماج المحبوسين

The needs included in the content of individual plan program for reintegration of prisoners

توفيق برغوتي*، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة - الأغواط toufikberg@gmail.com
فريدة ذيب، وحدة بحث تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف f.dib@univ-setif2.dz2

تاريخ الاستلام: 2022/05/11 تاريخ القبول: 2022/10/20

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور البرامج الإدماجية في إشباع حاجات المحبوسين من خلال تحليل محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة إدماج المحبوسين، بعد تصنيفها إلى ثلاث حاجات: الحاجات الفيزيولوجية، الحاجات النفسية والحاجات الاجتماعية. وقد تم اعتماد الوصف منهجا، وتحليل المحتوى أسلوبا على عينة قصدية عنصرها الأساسي 3 وحدات بنسبة تمثيل 100%، تكونت كل وحدة من فروع، وتم ذلك من خلال تصميم استمارة تحليل المحتوى واتخاذ وحدة الكلمة ووحدة الجملة لحساب التكرار كوحدة للعد وحساب النسب المئوية. خلصت النتائج إلى:

- توافر الحاجات الفيزيولوجية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بنسبة 18.11% من النسبة الكلية للتكرارات.

توافر الحاجات النفسية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بنسبة 31.31٪ من النسبة الكلية للتكرارات.

* المؤلف المراسل

- توافر الحاجات الاجتماعية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بنسبة 50.57٪ من النسبة الكلية للتكرارات.

الكلمات المفتاحية: الخطة الفردية – الحاجات الفيزيولوجية – الحاجات النفسية – الحاجات الاجتماعية – المؤسسات العقابية

Abstract:

This study examines the role of Reintegration programs in satisfying the needs of detainees by analyzing the content of the Individualized Program for the Reintegration of Detainees. The needs have been classified into three categories: physiological needs, psychological needs, and social needs. The qualitative method was adopted, and the sample of the study comprised three Units, each unit consisted of branches. A questionnaire was designed to analyze the content, taking the word unit and the sentence unit as means to calculate the frequency as a unit for counting and calculating percentages. The following results were obtained:

- The availability of physiological needs in the content of the Individualized plan for social reintegration program for detainees, at a rate of 18.11% of the total recurrence rate.
- The availability of psychological needs in the content of the Individualized plan for social reintegration program for detainees, with a percentage of 31.31% of the total number of recurrences.
- The availability of social needs in the content of the Individualized plan program for social reintegration for detainees, at a rate of 50.57% of the total number of recurrences.

Keywords: Individualized plan, penal institutions, physiological needs, psychological needs, social needs.

مقدمة:

اهتمت الجزائر بنظامها القانوني منذ الاستقلال، وأحدثت مجموعة من التغييرات في سياستها القانونية والجنائية بما يتوافق والمعايير الدولية، وسعت لتبني فكرة الدفاع الاجتماعي، التي يعتبر العالم الإيطالي فيليبو قراماتيكا Filippo Gramatica من أهم روادها خاصة كتابه مبادئ الدفاع الاجتماعي، والتي تهدف إلى المحافظة على الطابع الإنساني للعقوبة واحترامه، والمحافظة على حقوقه الأساسية من جميع الجوانب، ومن جهة أخرى التركيز على ثلاثية الغاية عند التنفيذ العقابي، توجيه إنذار للمجرم، الإصلاح وإعادة التأهيل مع التأكيد على تفريد العقوبة لتحقيق تدابير الأمن وضمانات الحرية الفردية لإعطاء المفهوم الحقيقي للغرض من العقوبة. وهو الإصلاح وإعادة التأهيل بالدرجة الأولى وتحقيق الردع العام والخاص.

وهذا ما تجسد في مبادرات الجزائر بإعادة تكييف تشريعها الوطني خاصة في إطار برنامج إصلاح العدالة، ونجده من خلال ما تضمنه قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين 05 / 04 الذي حدد النظم المختلفة المتبعة فيه، وكذا الأهداف المرجوة من تنفيذ العقوبات السالبة للحرية، وفق قواعد عالمية خاصة وهيئات ومنظمات حكومية وغير حكومية كالمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، والتركيز على توصيات منظمة الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

حيث نجد في القاعدتين 91 – 92 منها أن الغرض هو معاملة المحكوم عليهم بالسجن أو تدبير مماثل يحرمهم من الحرية بقدر مدة العقوبة، مع استخدام جميع الوسائل المناسبة في إصلاحهم وإعادة إدماجهم لاحقا في كل الجوانب التعليمية، الإرشادية، المهنية والرياضية تبعا للاحتياجات الفردية لكل سجين بالتركيز على تشجيعهم لذواتهم، وتنمية روح المسؤولية لديهم، وقدراتهم ومدة عقوبتهم ومستقبلهم بعد إطلاق سراحهم، ومحاولة توفير وإشباع كافة احتياجاتهم وهذا ما عمدت إليه إدارة السجون وفق برامج إدماجية في مؤسساتها العقابية سواء داخلها أو خارجها بناء على مبدأ تفريد العقوبة مع

الأخذ بعين الاعتبار لشخصية المحبوس، وظروفه الاجتماعية، ونوع الجريمة ودرجة خطورتها ومدة العقوبة لتحديد كافة الاحتياجات الخاصة به، حيث أننا نجد أن برنامج الخطة الفردية يركز على هذا خاصة بإشراك المحبوس في هذه البرامج التي تساهم في خلق بيئة آمنة من خلال إدراجه في مجموعة من النشاطات المضبوطة والهادفة، والموجهة له للقضاء على الفراغ والملل والروتين الذي يعاني منه داخل المؤسسة العقابية الذي ينتج عنه خلق مشاكل وشجارات واضطرابات نفسية تدفعه إلى الإخلال بالنظام الداخلي لها.

ولهذا وجد هذا البرنامج كغيره من البرامج لتعليم المحبوس قواعد الانضباط والعيش في إطار الجماعة بنشاط إيجابي يكسبه الثقة في نفسه للتطلع لمستقبل أفضل بعد الإفراج عنه، ولا يتأتى هذا إلا بحصر مجموعة من الحاجات الخاصة بالمحبوس داخل المؤسسات العقابية المغلقة والمفتوحة وهي الحاجات الفيزيولوجية، الحاجات النفسية والحاجات الاجتماعية، ومما لاشك فيه أن إشباع هذه الحاجات لدى المحبوس تعد أساسا لازما لمساعدته في إعادة الإدماج في المجتمع المدني من خلال هذا البرنامج.

وانطلاقا من الممارسة الميدانية في المؤسسات العقابية، يوجد هناك مجموعة من الأمور الجديرة بالملاحظة والدراسة لبرنامج الخطة الفردية التي تهدف بالمقام الأول لتحقيق وإشباع حاجات المحبوسين من جميع الجوانب، وكذا الوقاية من ظاهرة العود، ولهذا قمنا بتحديد الإشكالية في ضوء التساؤلات التالية:

- ما مستوى توافر كل الحاجات في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين؟
- ما مستوى توافر الحاجات الفيزيولوجية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين؟
- ما مستوى توافر الحاجات النفسية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين؟

- ما مستوى توافر الحاجات الاجتماعية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة، قمنا بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- نتوقع توافر الحاجات الفيزيولوجية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين أقل من مستوى 50%.

- نتوقع توافر الحاجات النفسية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين أقل من مستوى 50%.

- نتوقع توافر الحاجات الاجتماعية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين أكثر من مستوى 50%.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

افتقار مكتباتنا الوطنية – في حدود اطلاع الباحثين - لمثل هذه الدراسات خاصة فيما يخص معاملة السجناء وإصلاحهم في المؤسسات العقابية نظرا لخصوصيتها وطابعها الأمني، حيث أنه حتى ولو وجدت فهي تكون عبارة عن دراسات عامة فقط حول السياسة العقابية الحديثة في الجزائر دون الولوج للبرامج الإدماجية ومعاملة المحبوسين، وخاصة أهم البرامج الإدماجية في هذه المؤسسات العقابية.

تعد هاته الدراسة – في حدود إطلاع الباحثين - خطوة سابقة ضمن الدراسات الأخرى لدراسة برنامج إدماجي في المؤسسات العقابية، وهذا لإبراز واقع السجون الجزائرية حاليا خاصة بانتهاجها لسياسة عقابية حديثة.

تبرز أهمية الدراسة في الإشكالية التي تم طرحها، والتي تنصب أساسا حول مستوى الحاجات المتضمنة في برنامج الخطة الفردية لإشباع حاجات المحبوسين باعتباره أحد البرامج الإدماجية في المؤسسات العقابية.

محاولة تغيير النظرة السلبية للسجن من خلال إفادة الباحثين والقراء بالتعرف على المؤسسات العقابية وأساليب المعاملة، والبرامج الإدماجية المطبقة لإعادة تأهيل وإدماج المحبوسين في مجتمعهم.

أهداف الدراسة:

إن موضوع دراستنا يكتسي مجموعة أهداف ترمي إلى محاولة فهم دور البرامج الإدماجية في إصلاح المحبوسين بالمؤسسات العقابية في الجزائر ومدى فعاليتها من خلال أخذ نموذج من هذه البرامج وهو برنامج الخطة الفردية، فأردنا تسليط الضوء على:

- معرفة البرامج الإدماجية في المؤسسات العقابية الجزائرية في إطار السياسة العقابية الإصلاحية بالتركيز على برنامج الخطة الفردية في المؤسسات العقابية من خلال تحليل محتواه، ودوره في إشباع حاجات المحبوسين.
- تحديد الحاجات التي يحتوي عليها برنامج الخطة الفردية لإعادة إدماج المحبوسين.
- تحديد مستوى الحاجات المتضمنة في برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج.

الدراسات السابقة: توجد مجموعة من الدراسات التي تحدثت عن البرامج الإدماجية في المؤسسات العقابية، وكان جلها من الجانب القانوني - في حدود اطلاعنا - حيث قد توجد هناك القلة التي تتحدث عن برامج إعادة الإدماج في المؤسسات العقابية، لذا واجهنا صعوبة في قلة المراجع من جهة، وفي الحصول على دراسات سابقة خاصة في المجال النفسي وقد تم اعتماد الباحثين على التجربة الميدانية من خلال ممارستنا الإكلينيكية. ونجد من الدراسات السابقة:

دراسة (غراي وكول Grey and coll، 2005) بالمملكة الأمريكية المتحدة – الخدمات الإصلاحية في كندا – تحت عنوان الإشراف المكثف وبرنامج المراقبة ISSP، لعينة من الشباب المجرمين، حيث تم القيام ببرنامج مصمم ليأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجرمين الشباب في كل الجوانب من خلال الجمع بين الإشراف والمراقبة، يحاول فيه بناء الحياة اليومية للشباب المجرم وذلك من خلال إدارة المخاطر، وتقليلها واحتمال النكوص، وكان

الهدف الأساسي التقليل من التصاعد الإجرامي، والعناية بمشاكل الشباب المجرم بتدريبهم على نشاطات إيجابية بقبول الرقابة والإشراف، وقد وجد هناك انخفاض في نسبة الجرائم إلى 40 ٪ على مدى 24 شهرا عند هذه الفئة، وعلاوة على ذلك أن النهج القائم على المراقبة ليس استراتيجية تدخل فعالة إذا لم يتم تطبيقه مع العلاجات المناسبة وتدخل إدارة المؤسسات من ناحية الخدمات الاجتماعية للمساعدة في العثور على السكن، الغذاء والتدريب المهني.

دراسة (براون برازيل Brown Brassell، 2007) بواشنطن – الخدمات الإصلاحية في كندا –الموسومة بالبرامج المتكاملة للمساعدة المستمرة، باستخدام المنهج التجريبي للمجرمين الصغار ذوو الجرائم الخطيرة، حيث قام ببرنامج سمي برسم الخرائط لإعادة قبول الجناة بتشجيع مشاركتهم فيه، وهو يرتكز على احتياجات المجرمين وأسرهم والجوار، وتضمن قائمة الدعم ومشاركة الهيئات الفاعلة في المجتمع لتطوير أساليب النشر المتنوعة، والمتكاملة لتهيئة الظروف من أجل العمل المجتمعي الإيجابي، دامت فترة المتابعة لمدة 12 شهرا، وكانت نتائج تقييم برامج الرعاية المستمرة المتكاملة، هي جهود مبذولة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج العلاج المكثف؛ وهي البرامج المراقبة ISSP، وقد حصلت على نتائج مشجعة بهدف اعتماده كنموذج للمتابعة، ولتعزيز إعادة دمج المجرمين ومنع العود الإجرامي.

دراسة (ميشيل وستيز Michel, S and Stys, Y، 2014) بكندا – الخدمات الإصلاحية في كندا – تحت عنوان استخدام البرامج والتدخلات مع المجرمين المحكوم عليهم اتحاديا، حيث يقوم على فحص التدخلات المؤسسية والمجتمعية التي استخدمتها مصلحة الإصلاح في كندا مع المجرمين، وتوافق هذه التدخلات مع الاحتياجات المحددة من خلال تسليط الضوء على فرص التكيف المتاحة، وكان الهدف هو تحديد ومعالجة المخاطر RNR مبدأ الاستجابة للاحتياجات من المخاطر منذ عام 1989، حيث طبقت لجنة الاحتياجات الاجرامية للسكان المجرمين المحكوم عليهم فدراليا، وقد تم

اعتماد المنهج التجريبي بشكل عام على عينة من الجناة المتطرفين، وقد تم التعرف على التدخلات الأكثر شيوعا وهي التوظيف المؤسسي، التعليم والخدمات النفسية وهذا بفحص البرامج الإصلاحية الأساسية على وجه التحديد حيث كان من المرجح مشاركة الجناة المتطرفين في المهارات المعيشية، العنف، التنمية الشخصية وبرامج إساءة استخدام المواد المخدرة، ولكن هذه المشاركة كانت أقل تكرارا بكثير من المشاركة في التدخلات المؤسسية الأخرى مثل: البرامج الاجتماعية، أولئك الذين لديهم حاجة محددة في مجال التعليم، التوظيف، هم كانوا أكثر مشاركة، حيث كان التشغيل أكثر الاحتياجات شيوعا.

- دراسة (سكينة يعيش، 2015): بالجزائر، بعنوان: إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وفق السياسة العقابية الحديثة، وقد تضمنت أهدافها إبراز واقع السجون الجزائرية حاليا من خلال انتهاج السياسة العقابية الحديثة، وتجسيدها باحترام حقوق السجين والحد من النقائص التي تعيق سيرورة المنظومة العقابية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لوصف المؤسسة العقابية، وتصنيفها وطرق العلاج العقابي، والهيئات المشرفة على تطبيق نظامها وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- وضع عدة برامج تأهيلية وإدماجية، وأنظمة خاصة بالإدماج، ومصالح خارجية لاستكمال دورها من خلال التوجه اليها.

- لا تزال السجون الجزائرية تسجل عجزا ونقصا، وتأخرا في أداء مهامها المنوطة بها؛ وهو إصلاح الجناة والحد من ظاهرة العود للجريمة رغم كل النتائج التي سجلتها.

تعليق عام على الدراسات السابقة: من خلال ما تم يظهر لنا ما يلي:

- تنوعت هذه الدراسات من حيث أهدافها، حيث نجد أن الدراسة الجزائرية ركزت على إبراز واقع السجون الجزائرية في ظل السياسة العقابية الحديثة، بالتفصيل في البرامج التأهيلية والإدماجية، أما الدراسات الأجنبية

فقد ركزت على التدخلات المؤسساتية من خلال وضع برامج إدماجية لحصر الاحتياجات الخاصة بفئة المجرمين.

- يوجد هناك اختلاف في المناهج المستخدمة، حيث أن الدراسة الجزائرية اعتمدت المنهج الوصفي أما الدراسات الأجنبية استخدمت المنهج التجريبي وكل حسب طبيعة موضوعها.

- اتفقت نتائج الدراسات على أن هناك مجموعة من البرامج الإدماجية والتأهيلية في المؤسسات العقابية وأن هناك احتياجات في حياة المجرمين تحتاج لتدخل وفق منهج متسلسل ومنظم.

- هذه الدراسات حديثة مما يدل على تنامي الاهتمام بالوسط العقابي المغلق لخصوصيته، وازدياد الحاجة لتعديل سلوكات المحبوسين لهدف أساسي هو خفض العود الإجرامي.

مكانة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: تعتبر الدراسات السابقة ممهدة للدراسة الحالية في الخوض لمعرفة المؤسسات العقابية، وتصنيفها ومهامها وأهدافها، وكل البرامج الإدماجية التي تعمل على إصلاح وتعديل سلوكات المحبوسين، من خلال استهداف أحد برامجها، وهو برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، وهذا باستخدام تحليل المحتوى لحصر الاحتياجات المتضمنة في البرنامج ومستواها من أجل إشباع حاجات المحبوسين في السجون الجزائرية.

التحديد الإجرائي لمصطلحات الدراسة: البرامج: مجموعة من الأنشطة والتعليمات التي توضح خطوات معينة ينبغي قيام المحبوس بها لأداء مهام معينة لتلبية احتياجاته.

إعادة الإدماج: مجموعة من الآليات والتدابير أو الإجراءات التي تراعي متطلبات واحتياجات معينة خاصة بالمحبوس لإعادة إدراجه وإدخاله في المؤسسات المجتمعية بأساليب تعليمية تثقيفية ترفيهية توجد بالمؤسسات العقابية.

المؤسسات العقابية: مكان للحبس تنفذ فيه العقوبة السالبة للحرية وفق الأوامر الصادرة عن الجهات القضائية في ظروف آمنة وتستعمل فيها أساليب إدماجية لإعادة إدماج المحبوسين في الوسط الاجتماعي.

الخطة الفردية: ورد في منشور صادر عن المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالجزائر ومفاده هو أن: "الخطة الفردية عبارة عن أداة وعملية تنظيمية لكيفية قضاء المحبوس عقوبته السالبة للحرية من خلال تخطيط وتنفيذ برامج تربوية مختلفة بحسب حاجته وفق برنامج زمني محدد ومسطر بهدف مساعدته ومرافقته على تخطي اندماجه في المجتمع بعد الإفراج عنه" (المديرية العامة لإدارة السجون، 2013).

- وتعرفها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بأنها: أداة يستعملها مقدمي الخدمات في السجون لتقدير احتياجات المحبوس من البرامج والخدمات في ضوء معايير تصنيف حالته ومصادر البيانات والمعلومات المتوفرة عنه، على أمل تلبية تلك الاحتياجات خلال مدة قضاء المحبوس لعقوبته ومراقبة وتقييم أثرها في وضعيته (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2016، ص 23).

- برنامج فردي منظم مبني على مقابلة المحبوس وإشراكه فيه، لحصر الاحتياجات الخاصة به، ويحدد إجرائيا من خلال تحليل محتوى برنامج الخطة الفردية بحساب عدد التكرارات.

- الحاجات الفيزيولوجية: هي متطلبات بيولوجية لبقاء الإنسان، على قيد الحياة كالهواء، الطعام، الشراب، المأوى، الملابس، الدفء، الجنس، والنوم. وإذا لم يتم تلبية هذه الاحتياجات، فلن يتمكن جسم الإنسان من العمل على النحو الأمثل. واعتبر ماسلو أن الاحتياجات الفسيولوجية هي الأكثر أهمية حيث أن جميع الاحتياجات الأخرى تصبح ثانوية حتى يتم تلبية هذه الاحتياجات (Mcleod, S, 2020).

- الحاجة إلى الأمان: تتمثل في حاجته إلى حماية نفسه، ورعايتها من كل الظروف التي تشكل خطرا عليه. على سبيل المثال الأمن العاطفي، والأمن المالي، والقانون والنظام، والتحرر من الخوف، والاستقرار الاجتماعي،

والممتلكات، والصحة والرفاهية (مثل السلامة من الحوادث والإصابات) (Mclleod, S, 2020).

- الحاجة للتقدير واحترام الذات: الحاجة إلى القيمة الشخصية أو الحاجة إلى الشعور بأن الفرد عضو وله قيمة ودور في المجتمع الذي يعيش فيه، والإشباع يكون بتوجيه سلوكه ببذل جهد من أجل النجاح في عمله ليتولد لديه تقديرا لقدرته، والإحباط يؤدي إلى عدم الثقة بالنفس والضعف وقلة الحيلة (الريماوي وآخرون، 2011، ص 222).

- الحاجة لتحقيق الذات: هو حاجة الفرد للتعبير عن ذاته بصورة مباشرة وغير مباشرة، والوصول إلى أقصى ما يمكن تحقيقه من إمكانات وقدرات بقصد إشباع حاجاته، وإعادة حالة الاتزان التي تساعده في استخدام تلك الإمكانات والقدرات في خدمة الفرد والمجتمع والقيام بأدواره ومسؤولياته وواجباته المعتادة (السليمي، 2014).

-الحاجة إلى الحب والانتماء (الحاجات الاجتماعية): لا يتسنى للفرد إشباع هذه الحاجات إلا في وجود الغير، أفراد من نوعه، ومن خلال اتصاله بهم، وتعامله معهم بصورة أو بأخرى بحيث تجمعهم أهداف، مصالح، آمال، مخاوف، معتقدات واتجاهات مشتركة، وتتضح هذه الحاجة في قيمتها والإخفاق في تحقيق هذه الحاجات يؤدي الى سوء التكيف والعديد من المشكلات السلوكية. وفي حياتنا اليومية، نظهر هذه الاحتياجات في رغبتنا في الزواج، أو تكوين أسرة، أو أن نكون جزءا من مجتمع، أو أخا في الأخوة... (Boeree, G, 2006).

وإجرائيا هي افتقار أو حرمان المحبوسين من ضروريات الحياة مما يدفعه للقيام بكل ما يلزم لتحقيقها وتلبيتها من حاجات فيزيولوجية، نفسية، واجتماعية.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: لما كانت طبيعة الدراسة هي التي تحدد طبيعة المنهج المستخدم، فإن المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، الذي يستخدم لجمع البيانات عن الظواهر والتحليل لها للوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع وتطويره.

ولهذا كان لزاما على الباحثين بعدما رأيا أن أنسب منهج هو المنهج الوصفي التحليلي حيث أنه من أساليب التحليل الذي يعتمد على المعلومات الكافية والدقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الظاهرة، فإن عملية التحليل تستهدف إدراك الأشياء والظواهر بوضوح من خلال عزل عناصرها بعضها عن بعض، ومعرفة خصائصها أو سماتها، وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها.

وللحكم على المحتوى الذي به يتم التعرف على مدى مراعاته للمبادئ والمعايير والمكونات التي يوضع في ضوئها وذلك الحكم يقتضي تحليل المحتوى (محمد وعبد العظيم، 2011، ص 15)، وبما أن طبيعة الدراسة تحليلية تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى الذي يعد من أساليب البحث العلمي والذي يهدف إلى الوصف الموضوعي والكمي للمضمون الظاهر للمادة.

ونجد كلوس كريبندورف Klaus Krippendorf يذكر أن تحليل المحتوى هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومطابقة في حالة إعادة البحث أو التحليل (تمار، 2018، ص 8)

ويتيح تحليل المحتوى دراسة السلوك الإنساني بطريقة غير مباشرة، من خلال دراسة نتاجات الأفراد من المواد المكتوبة، أي أن تحليل المحتوى لا يواجه الفرد وجها لوجه، وإنما يستخدم منتجاته الفكرية والسلوكية، ويستقصي الحقائق ويحللها ويبني عليها أحكاما علمية مترابطة.

وفي دراستنا نهدف إلى توظيف أسلوب المحتوى في الكشف عن مدى ثراء برنامج الخطة الفردية بحاجات المحبوسين، مع محاولة تتبع الخطوات والإجراءات الخاصة بهذا الأسلوب حتى تصل إلى نتائج على درجة من الدقة والموضوعية.

حدود الدراسة: تتمثل حدود دراستنا في:

الحدود المكانية: اهتمت هذه الدراسة بتحليل برنامج الخطة الفردية المطبق في كل المؤسسات العقابية الجزائرية.

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال الموسم الجامعي 2018 - 2019.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من مجموع محتويات ملف برنامج الخطة الفردية في المؤسسات العقابية الجزائرية وهو من إنتاج المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين في إطار التعاون الجزائري البريطاني وإسهام المعهد الدولي لدراسات السجون من خلال برنامج دعم وإصلاح نظام السجون، وقد بدأ العمل به في 6 مؤسسات نموذجية عام 2011.

وبعد إطلاع الباحثين على الملف وتصفحه بدقة بهدف استخراج الحاجات الخاصة بالمحبوسين وجدنا أن الملف يحوي على:

- 11 صفحة.

- الغلاف الخاص بالملف ويضم معلومات أولية عن المحبوس كالاسم، اللقب، تاريخ الميلاد، الحالة العائلية، تاريخ الإيداع والإفراج والعون المكلف بالمقابلة وتاريخ إجرائها.

- استمارة التقييم الشخصي للمحبوس.

- مجموعة من المعلومات الأساسية حول المحبوس في كل الجوانب الخاصة بكل مسار وهي سبع مسارات ونجد في ختام كل مسار الهدف الخاص بالأسئلة المرتبطة بالاحتياج أو المسار.

إن عينة هذه الدراسة التي تم اختيارها هي العينة القصدية الممثلة في برنامج الخطة الفردية في المؤسسات العقابية الجزائرية، والتي يراد إجراء

الدراسة عليها لاستخراج الحاجات الخاصة بالمحبوسين وذلك لخصوصية الوسط العقابي وحساسية هذه الفئة السجنية.

أدوات الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة استخدم الباحثان بطاقة التحليل وذلك كالآتي:

إجراءات التحليل: تمثلت إجراءات تحليل البرنامج وفق مراحل تمثلت في:

-الهدف من التحليل: الهدف من تحليل محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج معرفة الحاجات المتضمنة فيه وأنواعها ونوع العرض، ونسب توزيع ذلك بين مسارات البرنامج.

- وحدات التحليل: اختار الباحثان من وحدة التحليل وحدة الكلمة ووحدة الجملة، وذلك لإثراء عملية التحليل.
- وحدة القياس: استخدم الباحثان التكرار كوحدة للعد أي عدد مرات الوحدة في التحليل.
- تصميم بطاقة التحليل: يقصد بأداة التحليل الاستمارة التي يصممها الباحث لجمعه البيانات، ورصد معدلات تكرار الظواهر في المادة التي يحللها.

لقد اتخذ الباحثان عند تصميم وإعداد استمارة تحليل المحتوى الخطوات التالية:

- الاطلاع على الجانب النظري للتعرف على طبيعة موضوع برنامج الخطة الفردية والحاجات وتصنيفها والاستفادة من طريقة بناء أدوات التحليل.
- الاطلاع على كتب البحث العلمي لمعرفة طبيعة أسلوب تحليل المحتوى وطرقة تنفيذه.
- إعداد أداة التحليل بصورتها الأولية.
- عرض الأداة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في البحث العلمي والقياس، وفي تطبيق البرنامج.

خطوات التحليل: سار التحليل وفقا للخطوات التالية:

قراءة البرنامج موضوع الدراسة قراءة واعية متأنية لأكثر من مرة بهدف التعرف على الحاجات الموجودة، وفي أثناء هذا اعتمد الباحثان الكلمة والجملة والعد والتسجيل لرصد الحاجات وعدد مرات تكرارها في كل مسار

حصر الكلمات والجمل التي تضمنت الحاجات موضع الدراسة

رصد الحاجات بعد استخراجها، وذلك بإعطاء تكرار واحد لكل حاجة مستخرجة.

بعد تسجيل وعد تكرار لكل حاجة عثر عليها، ثم جمعها من طرف الباحثين، ثم تفريغ نتائج التحليل في جدول تضمن العناصر التالية: الحاجة، فروعها، التكرار، النسبة والترتيب بالنسبة للبعد الواحد.

صدق أداة التحليل: في مجال التقويم والقياس تعني كلمة صدق قدرة الاختبار على ما وضع لقياسه.

حرصا على مصداقية النتائج حاول الباحثان تحري الدقة بدءا من اختيار العينة، وفحص مادة التحليل، وتعريف المفاهيم الواردة فيه إجرائيا، وإرفاق أداة التحليل باستمارة وعرضها على التحكيم، بالاستعانة بآراء بعض السادة المحكمين من أساتذة من حيث الاختصاص الأكاديمي، وبعض النفسانيين الممارسين من حيث الاختصاص المهني للحكم على كل مفردة أو فروع الحاجة من حيث الانتماء أو عدم الانتماء، والتناسب أو عدم التناسب للبعد أو الحاجة، مع تقديم التعديل المقترح.

ويرى باد Budd وزميلاه أن صدق المحكمين امتداد للصدق المنطقي، إلا أنه يتفوق عليه أي أن صدق المحكمين قد يكون أكثر جدوى وتعبيرا عن صدق الأداة أو التحليل نفسه من مجرد الصدق المنطقي (طعيمة، 1984، ص 215)، حيث تم حساب نسبة الصدق عند كل مؤشر، وبناء على ملاحظات المحكمين قام الباحثان بالتعديلات التي تمثلت في دمج المؤشرات مع بعضها البعض مثل دمج مؤشر الاستقرار لمؤشر المأوى، تغيير مصطلح العناية الجسدية

للرعاية الصحية، دمج مؤشر التفكير لمؤشر الاستكشاف والمعرفة ودمج مؤشر التفاعل الاجتماعي لمؤشر الانتماء.

ثبات التحليل: يعد ثبات التحليل أحد الصفات التي يجب أن تتصف بها أداة القياس الجيدة، وهي من أهم ما يحرص عليه الباحثون في دراساتهم. فالثبات تأشيرة القبول العلمية لتحليل المحتوى كأسلوب من أساليب البحث العلمي.

وللتحقق من الثبات في هذه الدراسة اعتمد الباحثان على طريقة الاختبار، إعادة الاختبار لقياس الثبات الكلي، ويتمثل في تحليل محتوى البرنامج نفسه على فترتين متباعدتين مستخدمين عنصر الزمن في قياس ثبات التحليل، وباستعمال أداة التحليل نفسها، وبعد 15 يوم تم تحليل نفس العينة دون الرجوع إلى التحليل السابق، وبعد الانتهاء من التحليل الثاني تم حساب معامل الثبات باعتماد معادلة هولستي Holsti باعتبارها الأكثر استعمالا في بحوث تحليل المحتوى.

عرض ومناقشة النتائج:

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

والتي نصت على: "نتوقع توافر الحاجات الفيزيولوجية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين أقل من مستوى 50 %". وللتحقق من هذه الفرضية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم1: يبين شدة ونسبة تكرار الحاجات الفيزيولوجية في برنامج الخطة الفردية

الحاجات الفيزيولوجية	المأوى والاستقرار	الاكتفاء الغذائي	الرعاية الصحية	الحياة الجنسية
شدة التكرار	24	00	05	04
النسبة المئوية للمؤشرات %	72.72	00	15.15	12.12
المجموع الكلي للتكرارات	33			
النسبة المئوية %	18.11			

المصدر: إعداد الباحثين

من خلال نتائج الجدول (01) نلاحظ أن:

-شدة التكرارات في الحاجات الفيزيولوجية تقدر بـ 33 وحدة.

-شدة التكرارات بالنسبة لمؤشر المأوى والاستقرار تقدر بـ 24 وحدة، ثم يليها مؤشر الرعاية الصحية بـ 05 وحدات، وتعقبه مباشرة الحياة الجنسية بـ 04 وحدات، أما الاكتفاء الغذائي فلم يحظ بأي كلمة أو فقرة معبرة عنه سواء بالتصريح أو المعنى الضمني.

-مستوى توافر المؤشرات الدالة على الحاجات الفيزيولوجية يقدر بـ18.11%.

-ارتفاع نسبة مؤشرات حاجة المأوى والاستقرار (72.72%)، تليها مؤشر الرعاية الصحية (15.15%)، وتعقبها مؤشر الحياة الجنسية (12.12 %) مع عدم وجود مؤشر الاكتفاء الغذائي (00 %).

تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

توصلت النتائج المبينة في الجدول (01) إلى أن مستوى توفر المؤشرات الدالة على الحاجات الفيزيولوجية تقدر بـ 18.11% أقل من نسبة 50 %، ولعل هذا راجع إلى تركيز الإدارة المركزية للسجون على إعادة إدماج المحبوس من الناحية الاجتماعية لتسهيل عملية اندماجه في المجتمع، انطلاقا من التغييرات التي قامت بها ضمن السياسة العقابية الحديثة، بانتهاجها للسياسة العقابية الإصلاحية الجديدة، وأدى بها إلى تغيير بيئتها الفيزيقية هذا من جهة، ومن جهة أخرى التدرج في نظامها حيث أن المحبوس يتنقل في مؤسساتها من بيئة مغلقة إلى بيئة مفتوحة ثم إلى المصالح الخارجية لاستكمال الدور الذي بدأته المؤسسات الأولى.

وهذا ما أيدته دراسة يعيش سكينة (2014 – 2015) من خلال وصفها للمؤسسات العقابية وتصنيفاتها حيث توصلت إلى أن هناك تغيير في واقع السجون الجزائرية الحالي وفقا للسياسة العقابية الحديثة.

والملفت للانتباه في الجدول (01) أن مؤشر المأوى والاستقرار مرتفع (72.72%) مقارنة بالمؤشرات الأخرى؛ وهنا نرى أن محتوى برنامج الخطة

الفردية يركز على المعاش الفيزيولوجي للمحبوس خارج الوسط العقابي من سكن ومأوى وطبيعة ظروف العيش للاستقرار، والثبات في مكان واحد، والتمتع بكل الحاجات الأساسية من هواء ونوم...

أما مؤشر الرعاية الصحية (15.15%) ، ومؤشر الحياة الجنسية (12.12%) ركزت عليه بنسبة قليلة جدا، وهذا لعل مرده إلى توفر المؤسسات العقابية على الرعاية الصحية الدائمة طيلة تواجد المحبوس تحت سلطتها، أما الحياة الجنسية حسب برنامج الخطة الفردية نجدها مرتبطة بالزواج وإنجاب الأطفال، وهذا ما تم تعريفه إجرائيا، والهدف من هذا الاحتياج هو حق المحبوس في الزيارة العائلية المستمرة والمحددة بفترة زمنية تقدر بـ 15 دقيقة التي تجعله دائما على صلة بالعالم الخارجي.

إن الانخفاض في مستوى توفر المؤشرات الدالة على الحاجات الفيزيولوجية مرده إلى توفر المؤسسات العقابية الجزائرية على متطلبات العيش من جميع الجوانب، لهذا لم تعطه الأهمية الكبيرة داخل الوسط العقابي فهو عنصر أساسي من القواعد الدنيا لمعاملة المحبوسين، ولكن قد يكون أيضا سبب مهم يدفع بالمحبوس للقيام بسلوكات انحرافيه وإجرامية كالسرقة لعدم الاكتفاء الغذائي، فكان التركيز في البرنامج على جمع المعلومات الخاصة بالمحبوس قبل دخوله السجن لمعرفة الأسباب والعوامل المؤدية به للانحراف والإجرام.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

والتي نصت على: "نتوقع توافر الحاجات النفسية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين أقل من مستوى 50 %". وللتحقق من هذه الفرضية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم2: يبين شدة ونسبة تكرار الحاجات النفسية في برنامج الخطة الفردية

الحاجات النفسية	الأمن النفسي	تقدير الذات	تحقيق وإثبات الذات	التفكير والاستكشاف والمعرفة
شدة التكرار	11	14	11	21
النسبة المئوية للمؤشرات %	19.29	24.56	19.29	36.84
المجموع الكلي للتكرارات	57			
النسبة المئوية %	31.31			

المصدر: إعداد الباحثين

من خلال نتائج الجدول (02) نلاحظ أن:

- شدة التكرارات في الحاجات النفسية تقدر بـ 57 وحدة.

- شدة التكرارات بالنسبة لمؤشر التفكير والاستكشاف والمعرفة تقدر بـ 21 وحدة، ثم يليها مؤشر تقدير الذات بـ 14 وحدة، ثم مؤشر الأمن ومؤشر تحقيق وإثبات الذات بـ 11 وحدة.

- المؤشرات الدالة على وجود الحاجات النفسية في برنامج الخطة الفردية تقدر بنسبة 31.31 % من التكرارات الكلية.

- ارتفاع مؤشرات حاجة التفكير والاستكشاف والمعرفة (36.84%)، تليها مؤشر حاجة تقدير الذات (24.56(%، ثم تعقبها حاجتي الأمن النفسي وحاجة تحقيق و إثبات الذات (19.29(%.

تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

توصلت النتائج المبينة في الجدول (02) إلى أن مستوى توفر المؤشرات الدالة على الحاجات النفسية تقدر بـ 31.31 % من التكرارات الكلية، حيث أن الحاجات النفسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحاجات الاجتماعية بمعنى أن المحبوس كلما كان عنده إشباع مثلا في حاجة الأمن النفسي، وشعوره بالطمأنينة والسكينة، والقدرة على مواجهة الإحباطات نتيجة لقدرته على

توظيف العمليات المعرفية بطريقة صحيحة وفعالة، أدى به إلى استقرار حالته النفسية، ونجد أن مؤشر التفكير والاستكشاف والمعرفة بنسبة 36.84 %؛ فالإدارة المركزية ركزت على العمليات المعرفية لدى المحبوسين، وقد قامت باتفاقيات كثيرة مع الدول الأخرى في إطار تطوير السياسة العقابية الجديدة، وتجلى ذلك في البرامج العلاجية المتخصصة التي ترتكز على النظرية المعرفية السلوكية، والتركيز على الأولويات خاصة ما تعلق بالتكفل النفسي، وهذا ما ذهبت إليه دراسة ميشيل وستيز (Michel, S and Stys, Y 2014) لاستخدام البرامج والتدخلات للمجرمين المحكوم عليهم، وتوافق هذه الأخيرة مع الاحتياجات المحددة منها الخدمات النفسية، وبوجه التحديد التنمية الشخصية لهم، وأيضا دراسة (غراي وآخرون Grey (and all, 2005، أين أخذت بعين الاعتبار لاحتياجات المجرمين الشباب من كل الجوانب لإدارة المخاطر، واحتمال النكوص.

وقد خلصت إلى أنه رغم النهج القائم على المراقبة والإشراف إلا أنها ليست استراتيجية فعالة إذا لم يتم تطبيقها مع العلاجات النفسية المناسبة، فالحاجات النفسية هي طاقة كامنة، وقوة محركة للمحبوس تدفعه للقيام بعمل أو سلوك معين، وهذا السلوك الذي يقوم به لإرضاء دوافعه، وإشباع حاجاته النفسية خاصة فإذا تحققت أدت إلى التكيف والتوافق النفسي، أما إذا فشل في إشباعها حدث الصراع وظهرت لديه أعراض سوء تكيف، وتأخذ شكل ا ضطرابات نفسية مختلفة تؤثر على شخصيته، ومن خلال محتوى برنامج الخطة الفردية نجد أن مؤشر تقدير الذات (24.56 %)، ومؤشر الأمن النفسي، ومؤشر تحقيق وإثبات الذات (19.29%).

ولعل أن الإدارة المركزية ترى أنه كلما تحسنت العوامل الاجتماعية للمحبوس أدت إلى تحسن حالته النفسية، فالاضطرابات النفسية ناتجة عن عدم الاستقرار الاجتماعي، فقد حاولت من خلال محتوى البرنامج حصر الحاجات النفسية انطلاقا من حصر الحاجات الاجتماعية، فكلما كان أسلوب التنشئة الاجتماعية سيء أدى إلى تشوهات معرفية وأدى ذلك إلى الانحراف ثم الإجرام.

عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

والتي نصت على: "نتوقع توافر الحاجات الاجتماعية في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين أقل من مستوى 50 %". وللتحقق من هذه الفرضية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم3: يبين شدة ونسبة تكرار الحاجات الاجتماعية في برنامج الخطة الفردية

الحاجات الاجتماعية	التقدير الاجتماعي	القبول	الانتماء والتفاعل	المكانة الاجتماعية
شدة التكرار	11	16	36	29
النسبة المئوية للمؤشرات %	% 11.95	%17.39	%39.13	%31.52
المجموع الكلي للتكرارات	92			
النسبة المئوية %	50.57			

المصدر: إعداد الباحثين

من خلال نتائج الجدول (03) نلاحظ أن:

- شدة التكرارات في الحاجات الاجتماعية قدرت بـ 92 وحدة.

- شدة التكرارات بالنسبة لمؤشر الانتماء والتفاعل الاجتماعي 36 وحدة، ثم يليها مؤشر المكانة الاجتماعية بـ 29 وحدة، ومؤشر القبول الاجتماعي قدر بـ 16 وحدة، وأخيرا مؤشر التقدير الاجتماعي قدر بـ 11 وحدة.

- المؤشرات الدالة على وجود الحاجات الاجتماعية في برنامج الخطة الفردية تقدر بـ 50.57 % من التكرارات الكلية للحاجات.

- ارتفاع مؤشرات حاجة الانتماء والتفاعل الاجتماعي بنسبة 39.13%، ثم تليها مؤشر المكانة الاجتماعية بـ 31.52%، ثم تعقبها القبول الاجتماعي بـ 17.39%، ثم حاجة التقدير الاجتماعي بنسبة 11.95%.

تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة: توصلت النتائج المبينة في الجدول (03) إلى أن نسبة مستوى توفر المؤشرات الدالة على الحاجات الاجتماعية تقدر بـ 50.57 %، وتفسير ذلك يرجع إلى أن برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين موجه بالدرجة الأولى لعملية الإدماج داخل المجتمع، وبهذا تم حصر مجموعة كبيرة من الوحدات قدرت بـ 92 وحدة من بين 182 وحدة موزعة عبر محتواه.

كما أن استقراء الأرقام الخاصة بهذه الاحتياجات يظهر بروز مؤشر الحاجة للانتماء والتفاعل الاجتماعي بنسبة 39.13 %، متقدمة في ذلك على حاجة المكانة الاجتماعية بنسبة 31.52 %، وحاجة القبول الاجتماعي 17.39%، أما حاجة التقدير الاجتماعي بنسبة 11.95 %.

هذه النتائج غير مستغربة، وذلك لأنه من خلال الممارسة اليومية لبرنامج الخطة الفردية في المؤسسة العقابية، ومن الملاحظة المباشرة للمقابلة الخاصة به، يظهر جليا في مجمل وحداته أنه يركز على الاحتياج الاجتماعي، وكذا اهتمام الإدارة المركزية للسجون بعملية الاندماج داخل الوسط الاجتماعي، وهذا ما أيدته دراسة يعيش سكينة (2014 – 2015) من خلال نتائجها بوجود برامج إدماجيه وتأهيلية، وأنظمة خاصة بالإدماج.

كذا دراسة ميشيل وستيز (Michel, S and Stys, Y 2014) التي توصلت إلى أن التدخلات الأكثر شيوعا هي التوظيف المؤسسي خاصة من كان لديهم حاجة في مجال التعليم، والتشغيل، نجد أنها خلصت لتوفير احتياجات اجتماعية.

وأكدت دراسة) براون برازيل، Brown Brassell 2007) بدورها من خلال النتائج المشجعة التي توصلت إليها فيما يخص تعزيز إعادة دمج المجرمين في المجتمع من خلال ضمان الدعم، ومشاركة الهيئات الفاعلة في المجتمع.

أما دراسة (غراي وآخرون، Grey and all 2005) التي توصلت إلى أنه على إدارة المؤسسات التدخل من ناحية الخدمات الاجتماعية للمساعدة في العثور على السكن، الغذاء والتدريب المهني، وهذا ما تسعى إليه الإدارة

المركزية للسجون الجزائرية من خلال برامجها وبالتحديد برنامج الدراسة، وكل النشاطات اليومية الخاصة بالحلاقة، والاستحمام وغيرها. ناهيك عن النشاطات التكميلية التي يشارك فيها المحبوس من حملات تحسيسية..، وهذا لإعادة إدراجه في المؤسسات المجتمعية بأساليب تعليمية تثقيفية ترفيهية.

إن عدم تلبية الاحتياجات الاجتماعية عند المحبوس تدفعها عوامل مسببة مرتبطة بذاته وأسرته، أو بيئته ولعل أهمها اضطراب في التنشئة الاجتماعية، والضبط الاجتماعي القاسي أو المتساهل، وعدم وضوح الأهداف والمعايير الاجتماعية لديه، والتغييرات الاجتماعية من عادات، وقيم وقوانين فينتج عنها عدم مسايرة للنظم الاجتماعية، وهذا بسبب عدم القدرة على الاستيعاب فيؤدي به إلى الانعزال، والرفض العناد، الانخراط في جماعات الانحراف، البطالة، الفقر والسلوكات الإنحرافية والإجرامية.

مناقشة عامة:

من خلال عرضنا لنتائج الدراسة بالمناقشة والتحليل، برزت أهميتها من خلال محتواها، وأهدافها في إبراز دور البرامج الإدماجية لإعادة إدماج المحبوسين بتحليل محتوى برنامج الخطة الفردية في المؤسسات العقابية الجزائرية لمعرفة مستوى تشبعه باحتياجات المحبوسين من جميع الجوانب الفيزيولوجية، النفسية والاجتماعية لتسهيل عملية اندماجه في المجتمع.

وقد تحققت الفرضية العامة للدراسة من خلال تحقق مجموع الفروض الجزئية، وهذا ما توصلت إليه النتائج في الكشف عن مستوى توافر كل الحاجات في محتوى برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، وكانت كالتالي:

أولا: التعرف على مستوى توافر الحاجات الفيزيولوجية في محتوى برنامج الخطة الفردية.

حيث أظهرت النتائج أن نسبتها 18.11 % من التكرارات الكلية، بارتفاع مؤشر المأوى والاستقرار بنسبة 72.72%، فالشخص عند الشعور بالنقص والحرمان يسعى بكافة الطرق لتلبيتها، فالحاجة الأولية حسب هرم

ماسلو قاعدة أساسية فهي من متطلبات الحياة الكريمة لجميع الناس، والتي ضمنتها لهم منظمات حقوق الإنسان، والقواعد الدنيا لمعاملة المحبوسين.

إن الإدارة المركزية للسجون تعمل جاهدة من خلال سياستها العقابية الجديدة على توفير كافة الاحتياجات الخاصة بالمحبوس، فهذا الأخير قبل دخوله تعرض لعدة مسببات أدت إلى انحرافه وإجرامه، فتساؤلات مقابلة البرنامج خاصة في مسار السكن أو الإقامة قبل الإيداع للسجن وبعد الإفراج تركز على احتمالية العودة للجريمة بسبب وضعية السكن أو انعدامه والحاجة الماسة له وهذا ما يتضح من خلال الهدف من هذا المسار.

المؤسسات العقابية في الجزائر من ناحية بيئتها الفيزيقية تحاول إخراج المحبوس من وتيرة نمط حياته الواقعية خارج السجن بتوفير الاحتياجات الفيزيولوجية وفق نظام معين خاص لإعادة تأهيليه في المجتمع.

ثانيا: التعرف على مستوى توافر الحاجات النفسية في محتوى برنامج الخطة الفردية.

توصلت نتائج الدراسة أن نسبتها قدرت بـ31.31 % من التكرارات الكلية، بعد إشباع الحاجات الفيزيولوجية حسب هرم ماسلو يبدأ البحث عن حاجات الأمان من كل النواحي، والتدرج إلى الاحتياجات الأخرى.

إن أسئلة المقابلة الخاصة بالبرنامج من خلال مسارها بالمواقف، والتفكير والسلوك، وبعض وحدات استمارة التقييم الشخصي وعلى سبيل التمثيل لا الحصر نجد وحدة الإحساس بالإحباط، وحدة الإحساس بالضغط، ووحدة الوحدة والملل ووحدة الملل في وحدات استمارة التقييم الشخصي التي تحاول حصر الحاجات النفسية للمحبوس، ومعرفة طريقة تفكيره، ومدى وعيه، ونظرته للجريمة، وعلاقاته الاجتماعية لحصر التدخل فيما يخص مراجعة الذات، والتفكير، وتحمل المسؤولية واحترام القانون، وهذا هو الهدف من هذا المسار أو الاحتياج، وقد تم إثبات ذلك حول مؤشر التفكير والمعرفة والاستكشاف بلغة الأرقام 36.84 %من التكرارات الكلية للبعد.

فالإدارة المركزية من خلال برامجها الإدماجية خاصة البرامج القاعدية والبرامج العلاجية المتخصصة تسعى لتوفيرها بكل جوانبها لتسهيل عملية اندماج المحبوس داخل وسطه الاجتماعي.

ثالثا: التعرف على مستوى توافر الحاجات الاجتماعية في محتوى برنامج الخطة الفردية.

أظهرت النتائج أن نسبتها 50.57 % من التكرارات الكلية، بعد إشباع الحاجات الفيزيولوجية والنفسية تظهر لدى الشخص رغبات في تحقيق الحاجات الاجتماعية، وهذا ما ركزت عليه إدارة السجون في برنامجها محل الدراسة، فالهدف الأساسي يظهر من تسمية البرنامج بمعنى أنه عبارة عن خطة محكمة ومهيكلة فردية خاصة بكل محبوس تصاحبه خلال مساره اليومي في المؤسسات العقابية لتنظيم أوقاته، وتغيير أفكاره الذاتية والاجتماعية.

نجد من خلال مسار الطفولة والعلاقات العائلية والاستقرار العاطفي ركز في أسئلته على العلاقات الأسرية والعاطفية للمحبوس، وقدرته على الانتماء والتفاعل الاجتماعي حيث أن الهدف من هذا المسار حسب البرنامج هو معرفة علاقات المحبوس العائلية، وخلفياتها، وارتباطها بالسلوك الإجرامي المرتكب لتنظيم برنامج للزيارات لتتلاءم مع علاقاته العائلية، وضبط مجال تدخل المساعدة الاجتماعية، النفسية والدينية.

إن الإدارة المركزية تعمل جاهدة بتشجيع المحبوس من خلال برامجها الإدماجية على كسب الثقة بالنفس والقوة، وكسب احترام الآخر بتوفير الاحتياجات الاجتماعية مثل التعليم والتكوين وغيرها لمنحه مكانة اجتماعية بعد الإفراج لتؤهله لاكتساب التقدير والقبول الاجتماعي من طرف مجتمعه.

من كل ما سبق نستنتج أن البرامج الإدماجية التي وضعتها الإدارة العامة للسجون الجزائرية من خلال تحليل محتوى أحد برامجها – برنامج الخطة الفردية – لها دور كبير في إعادة إدماج المحبوس داخل الوسط الاجتماعي.

خاتمة:

يعتبر قطاع العدالة من القطاعات المهمة في البلاد، ولهذا سعت الجزائر لتطوير سياستها الجنائية بالانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وهو ما تم تجسيده على أرض الواقع من خلال ترسانة من النصوص القانونية بدءا من صدور القانون 05 / 04، وكذا تغيير في بيئتها السجنية أو مؤسساتها العقابية، فأخذت على عاتقها توفير أفضل الظروف لرعاية المحبوس، وضبط سلوكاته، وتقوية نظام القيم لديه.

بمجرد توجيه المحبوس للمؤسسات العقابية يأتي تصنيفه وفقا لحالته وإمكاناتها لوضعه تحت مجموعة من التدابير الفاعلة لإعادة تأهيله في المجتمع.

إن صدور هذه الدراسة عن الواقع الجزائري والتي حاولت إبراز أهم الآليات المعتمدة بالجزائر في المجال العقابي من خلال التعرف على البيئة الفيزيقية للمؤسسات العقابية التي تظهر جليا من خلال الأدوار الموكلة لموظفيها، للقيام بمجموعة من البرامج الإدماجية التي تهدف لإصلاح المحبوس وفق خطة مبنية على أسس، ومبادئ ومعايير لتشخيص و تحليل احتياج كل محبوس، وتقديم البرامج المناسبة له، تجسيدا لمبدأ تفريد تطبيق العقوبة، ويتم هذا بإعداد بطاقة وظيفية للمؤسسة العقابية لحصر إمكاناتها البشرية والمادية، و إشراك المحبوس في تحضير برنامجه و أخذ رغبته مع التوجيه من طرف الفريق الخاص بها.

إن العمل ببرنامج الخطة الفردية تبعا للمسارات السبع المحددة فيه من سكن، تعليم، تكوين وتشغيل، أموال وديون وغرامات وتعويضات، عائلة وأطفال واستقرار عاطفي، صحة بدنية ومخدرات وكحول، وكذا التفكير والسلوك والعلاقات يجعل المحبوس يكتسب دور معين من خلال إصلاحه، وإعادة تنشئته نفسيا واجتماعيا بتشجيعه واستبصاره لذاته، تغيير وتقوية نظام القيم والمعتقدات، لتحقيق الضبط والتكيف لديه بالحصول على تنشئة اجتماعية سليمة.

إن نجاح تطبيق برامج إعادة الإدماج في إصلاح المحبوسين تحتاج إلى إبراز مدى فاعليتها، ونجاحها من خلال انفتاح عالم السجن على المجتمع المدني، للعمل على توعيته وتغيير نظرته السلبية عن السجناء، والسجن الذي لا يعرف عنه إلا ما يصدر عن المقررات الرسمية الوزارية أو التحقيقات الصحفية، ويتجلى ذلك بلفت النظر إليه ولكل المجهودات المستمرة للدولة ولوزارة العدل للنهوض بإعادة إدماج وإصلاح المحبوسين، تماشيا مع ما وصلت إليه المنظمات الدولية من التطور الذي تشهده عبر العالم، والتي أبدت استحسانا كبيرا من خلال زياراتها الميدانية للمؤسسات العقابية، ولكل التكوينات التي يتلقاها موظفو إدارة السجون، وكل هذه الإجراءات لا تصل إلى دورها إلا بدعم بتدخل هيئات المجتمع المدني للتقريب بينها.

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، والتي حاول الباحثان إخضاعها لشروط الدقة والموضوعية، وعلى هذا هناك مجموعة من التوصيات والاقتراحات علها تساهم في تجويد برنامج الخطة الفردية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين:

- العمل على إثراء برنامج الخطة الفردية بما يشبع حاجات المحبوس.
- تسليط الضوء أكثر على الغايات من الاستبيانات لوضع تساؤلات في مقابلة البرنامج من أجل الوصول إلى أهداف كل مسار.
- تدعيم المحتوى بالبحث أكثر عن العمليات المعرفية للمحبوس، وذلك لمحاولة تغييرها.
- عقد لقاءات مع أهالي المحبوسين لربط الاتصال بين ما تحقق وما لم يتحقق من خلال البرنامج والبرامج الأخرى وسلوك المحبوس.
- البحث أكثر عن مسببات التنشئة الاجتماعية المضطربة للمحبوس.
- القيام بدورات تكوينية توعوية ومستمرة للموظفين خاصة بالبرنامج، والتأكيد على العمل به بكل جدية في المؤسسات العقابية.

□

قائمة المراجع:

- تمـار، يوسـف. (2018). أصـول تحليـل المضـمون وتقنياتـه، الجزائـر: ديـوان المطبوعـات الجامعية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2018). قانون 18- 01 المؤرخ في 30 يناير 2018 يتمم القانون رقم 05- 04 المؤرخ في 06 فبراير 2005. المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، العدد 5، الجزائر
-الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2018). قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).
- الريمـاوي، محمد، عـودة.، وآخـرون. (2011). علـم النفس العـام، الأردن: دار المسيرة للطباعـة والنشر.
- السليمي، محمد، جزاء. (2014). فعالية برنامج إرشادي قائم على الإرشاد غير الموجه في تنمية تحقيق الذات لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
- طعيمـة، رشـدي. (1984) تحليل المحتـوى فـي العلـوم الانسـانية: مفهومـه، أسسـه، استخداماته، القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد، وائـل عبـد الله وعبـد العظـيم، ريـم، أحمـد. (2011). تحليـل محتـوى المـنهج فـي العلـوم الانسانية. (ط1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- المديرية العامة لإدارة السجون. (2013) الشروع في تنفيذ الخطة الفردية، الجزائر.
- المنظمـة الدوليـة للإصـلاح الجنـائي. (2016). الخطـة الفرديـة لإعـادة إدمـاج المحبـوس- دليـل استرشادي لتطبيق الخطة وتفعيلها ضمن برامج العمل اليومي في مؤسسات إعادة التربية، الأردن.
- وزارة العدل. (2005). قانون تنظيم السجون وإعـادة الادمـاج الاجتمـاعي للمحبوسين رقم 04-05، الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية.
- يعيش، سكنة. (2014). إعـادة الادمـاج الاجتمـاعي للمحبوسين وفق السياسـة العقابيـة الحديثـة، مذكرة ماستر، الجزائر: جامعة بجاية.

- Boeree, G, C. (2006). Abraham Maslow, 1908-1970- Personality Theories, Available at: http://webspace.ship.edu/cgboer/maslow.html. Accessed 25/05/2021.
- Griffithes, C., Dandurand Y., and Mudroch M. (2007). La réintégration sociale des délinquants et de la prévention du crime, Canada: Le centre international pour la réforme du droit criminal et la politique en matière de justice pénale.
- Mcleod, S (2020). Maslow's Hierarchy of Needs. Available at: http:// www.simplypsychology.org/maslow.html. Accessed 24/05/2021.
- Michel S, Stys Y. (2014). Utilisation des programmes et des interventions auprès de délinquants radicalizes purgeant une peine de resort federal au Canada. Rapport de recherché R- 345, Ottawa: ON: Service correctionel du Canada.